

قرارات

اللائحة الداخلية

للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩

في شأن نقابة المهن التعليمية

الباب الأول

(انشاء النقابة ، ومقارها ، وأهدافها)

الفصل الأول

(انشاء النقابة ومقارها)

مادة ١ - تحل نقابة المهن التعليمية المنشأة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ - محل النقابة السابق انشاؤها بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٩ ، والقوانين المعدلة له ، وتلتزم بجميع التزاماتها ، وتستحق كل حقوقها .

مادة ٢ - في تطبيق أحكام هذه اللائحة يراعى ما يأتي :

(١) تطبق نصوص اللائحة على من تتوفر فيهم شروط عضوية النقابة من المشتغلين بمهنة التربية والتعليم ، أو الذين سبق اشتغالهم بها سواء عن طريق التدريس أو الاشراف الفنى ، أو القيام بأى عمل فنى له اتصال مباشر بالتدريس ، أو من العاملين فى الادارة التعليمية بشرط أن يكون قد سبق لهم الاشتغال بالتدريس لمدة خمس سنوات على الأقل . وذلك طبقاً لأحكام العضوية التى وردت فى الفصل الأول من الباب الثانى (عضوية النقابة) فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية .

(٢) يعتبر نادى المعلمين بالجزيرة بالقاهرة مقراً للنقابة العامة - وفيه تعقد جميع اجتماعاتها - وللمجلس النقابة أن ينظم عقد بعض الاجتماعات فى غير نادى المعلمين بالجزيرة اذا اقتضى الأمر ذلك .

(٣) تعتبر نوادى المعلمين بمواصم المحافظات مقاراً للنقابات الفرعية بها ، وتخضع لقانون النقابة وأحكام هذه اللائحة ، كما تعتبر مقاراً للجان النقابية بالمراكز والأقسام فروعاً لهذه النوادي ، وفقاً لللائحة نوادى النقابة .

وزارة التربية والتعليم

قرار وزارى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٦٩

باصدار اللائحة الداخلية للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩

في شأن نقابة المهن التعليمية

وزير التربية والتعليم

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية ؛

وعلى التقارير الواردة من مديريات التربية والتعليم بالمحافظات عن اللائحة الداخلية للقانون المشار اليه ؛

وعلى قرارات مجلس وكلاء الوزارة بجلسته ١١/٨/١٩٦٩ ؛

قرر :

مادة ١ - يعمل باللائحة الداخلية المرافقة ، والمعتمدة منا ، بالنسبة لتنفيذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن نقابة المهن التعليمية ؛

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

تحريراً فى ٢٨ شعبان سنة ١٣٨٩ (٩ نوفمبر سنة ١٩٦٩)

دكتور : محمد حافظ غانم

(و) اقتراح الحلقات الدراسية وحلقات التدريب والمؤتمرات العامة التي تحقق الأغراض التربوية .

ولهذه اللجان أن تشكل لجانا فرعية لبحث شئون كل مرحلة من مراحل التعليم بصفة عامة ، واقتراح وسائل تطويرها والنهوض بها ، (لجنة التعليم الابتدائي ، ولجنة التعليم الاعدادي ، ولجنة التعليم الثانوي ، ولجنة التعليم التجاري ولجنة التعليم الزراعي ، ولجنة التعليم الصناعي ، ولجنة التعليم العالي ، ولجنة التعليم الجامعي ، ولجنة اعداد المعلمين) .

يلها أن تشكل لجانا فرعية أخرى لبحث مناهج التعليم ومواده وأساليب ، واقتراح وسائل تطويرها والنهوض بها (لجنة اللغة القومية ، ولجنة اللغات الأجنبية ، ولجنة الرياضيات ، ولجنة العلوم ، الخ) .

٢ - لجنة الشئون القومية ، وتختص بما يأتي :

(أ) تعبئة قوى أعضاء النقابة وتنظيم جهودهم في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية .

(ب) القيام بالبحوث والدراسات حول الأوضاع القومية الراهنة والقضايا العربية والمحلية ، وقضايا تحديات اسرائيل والاستعمار ، ووسائل مجابهة هذه التحديات والانتصار عليها ، واعداد النقابات الفرعية واللجان النقابية بالكتيبات والنشرات لتوزيعها على كافة المدارس والمعلمين لتكون مصدرا لهم في مجالات العمل القومي .

(ج) رسم الخطط لقيام المعلمين بدورهم في مجالات العمل القومي بالتوعية والتبصير والتوير بالقضايا القومية ، سواء بين المعلمين أنفسهم أو بين الطلاب والأهليين ، في اطار تخطيط التنظيم القائد (الاتحاد الاشتراكي العربي) وبالتعاون مع تشكيلاته في مختلف المستويات .

(د) رسم خطة التعاون مع الهيئات والروابط النقابية الأخرى في ميدان التربية والتعليم ، في مجالات العمل القومي لتنظيم جهود جميع أسرة التربية والتعليم في خدمة المجتمع وتحقيق الأهداف القومية .

(هـ) متابعة نشاط النقابات الفرعية واللجان النقابية والمعلمين في المدارس لتنفيذ الخطط المرسومة وتقوية نشاط المعلمين عامة في مجالات العمل السياسي تحقيقا للأهداف القومية .

(و) رسم خطة التعاون مع المنظمات الشعبية المحلية لتعبئة جهود الشعب في سبيل الأهداف القومية والنهوض بالوطن وتحقيق أهدافه .

الفصل الثاني

(أهداف النقابة ، واللجان)

مادة ٣ - تعمل النقابة على تعبئة قوى المعلمين وتنسيق أنشطتهم في سبيل تحقيق الأهداف المنصوص عليها بالمادة الثانية من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ومساعدتهم بكل الوسائل العلمية والمهنية والمعنوية والمادية على تحقيق هذه الأهداف ، ويلتزم مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية ، واللجان النقابية بتقديم تقرير فترى للجمعية العمومية عما بذل من نشاط في سبيل هذه الأهداف - وذلك في شهرى مايو ونوفمبر من كل عام .

مادة ٤ - في مجال النشاط القومي والعلمي ، والتربوي ، والاجتماعي ، لتحقيق أهداف النقابة ، يشكل مجلس النقابة اللجان الدائمة والمؤقتة من بين أعضاء المجلس ومن غيرهم ، ويجوز لهذه اللجان تكوين لجان فرعية من بين أعضائها لبحث ودراسة بعض المسائل المعروضة عليها .

وتتخبط كل لجنة رئيسا ومقررا لها من أعضاء المجلس في أول اجتماع تعقده وتضع برنامجا لنشاطها السنوي تعمل على تنفيذه بمد أن يقره مجلس النقابة .

ويجوز للجان الاستعانة ببعض الخبراء من غير أعضاء النقابة اذا لزم الأمر .

مادة ٥ - يشكل مجلس النقابة في أول اجتماع له بعد عقد الجمعية العمومية سنويا اللجان الآتية ، وله أن يشكل لجانا أخرى حسب الحاجة :

١ - لجنة البحوث الفنيه ، وتختص بما يأتي :

(أ) بحث نظم التعليم ومناهجه وأهدافه وطرائقه وسياسة التعليم بصفة عامة ، والمقارنة بين النظم التعليمية في بلادنا ومثيلاتها في الخارج ، وعمل الاحصاءات التي تتطلبها هذه الأبحاث .

(ب) بحث خطط التنمية والمشروعات التربوية والتعليمية والعمل على تحقيق أهدافها .

(ج) بحث مشكلات التعليم ، ومواجهه مشكلات التطبيق ، واقتراح الحلول المناسبة .

(د) بحث تطوير نظم التعليم ومناهجه بحيث تسير حاجات المجتمع وتخدم مصالحه وتفي بمتطلباته .

(هـ) بحث الوظائف الفنية للتربية والتعليم وتحديد اختصاصاتها .

(ز) التعاون مع اللجان المختصة ، كـلجان البحوث الفنية والشئون العربية والعلاقات الخارجية وغيرها فى عقد حلقات الدراسة والمؤتمرات التى تراها لازمة لتنشيط عمل المعلم فى مجالات العمل القومى .

٣ - لجنة الشئون العربية ، وتختص بما يأتى :

(أ) بحث قضايا الوطن العربى والتحديات التى تواجهه ورسم خطط النشاط لمجابهة هذه التحديات .

(ب) تنظيم وضع البحوث والكتيبات والنشرات حول قضايا الوطن العربى ونشرها بين المعلمين على النطاق المحلى وعلى النطاق العربى .

(ج) تنسيق التعاون مع منظمات المعلمين فى الوطن العربى فى اطار

اتحاد المعلمين العرب لمزيد من نشاط كافة المعلمين العرب فى مجالات العمل القومى ، لتحقيق الأهداف القومية العربية .

(د) تنظيم تبادل الزيارات مع المعلمين فى سائر الوطن العربى لتوثيق الصلات وتنسيق النشاط العربى وتأكيد الوحدة العربية .

(هـ) التعاون مع اللجان الأخرى فى سبل تحقيق هذه الأهداف .

(و) متابعة تنفيذ توصيات مؤتمرات ومجالس ولجان اتحاد المعلمين العرب على الصعيد المحلى .

٤ - لجنة العلاقات الخارجية ، وتختص بما يأتى :

(أ) توثيق العلاقات مع منظمات المعلمين فى الخارج وتنسيق تبادل الخبرات والتجارب معها فى الشئون التربوية ، والتعاون مع لجنة البحوث الفنية فى هذه المجالات .

(ب) الدعوة للقضايا العربية بين منظمات المعلمين فى العالم من خلال الانصالات والزيارات والمؤتمرات وكشف حقائق القضية العربية وأبعادها ، وفضح باطل أعداء الأمة العربية وموقفهم من الصهيونية والاستعمار ، واستقطاب الأصدقاء الى جانب الحق العربى وكسب الرأى العام العالمى .

(ج) تنظيم تبادل الزيارات بين المعلمين فى الجمهورية العربية المتحدة وسائر المعلمين فى العالم فى حدود الإمكانيات ، وفى اطار الخطط المرسومة ، لتوثيق الصلات والدعوة للقضية العربية ، وخدمة الأهداف القومية للأمة العربية ، ونصرة قضاياها ، وقضايا التحرر والسلام العالمى .

٥ - لجنة الشئون الاجتماعية ، وتختص بما يأتى :

(أ) رسم الخطط لتنظيم جهود المعلمين فى خدمة المجتمع وحل مشكلاته .

(ب) تنسيق النشاط فى مكافحة الأمية وبذل الجهود للقضاء عليها .

(ج) تنظيم الخدمات الاجتماعية للمعلمين ، كـتيسير الاسكان ، وبناء اساكين للمعلمين والمعلمات المقربين ، وانشاء الجمعيات التعاونية ، وتنظيم القروض بدون فوائد وتنظيم المصايف للمعلمين . . الى غير ذلك فى حدود الإمكانيات .

٦ - لجنة الشئون الصحية ، وتختص بكفالة الرعاية الصحية للمعلمين فى اطار الإمكانيات المتاحة ، وعلى الأخص فيما يأتى :

(أ) تنظيم الخدمات الصحية للمعلمين وتيسيرها والاتفاق مع الأطباء ، وتيسير العلاج بالمستشفيات والمستوصفات المحلية والخاصة .

(ب) اثناء المستشفيات التى تعالج المعلمين بأسعار التكلفة أو بأقل .

(ج) اثناء الصيدليات التى تيسر للمعلمين الحصول على الأدوية بأسعار مناسبة .

(د) اثناء المستوصفات وتنظيم العيادات التى تيسر أعمال الطبيب احماس لأكثر عدد من المعلمين الى غير ذلك فى حدود الإمكانيات .

٧ - لجنة الرياضة والرحلات ، وتختص بما يأتى :

(أ) العمل على نشر الروح الرياضية بين الأعضاء .

(ب) اثناء الفرق الرياضية المختلفة واعداد مسابقات بينها .

(ج) تنظيم رحلات ثقافية وترفيهية داخل القطر وخارجه .

٨ - لجنة شئون المعلمين ، وتختص بما يأتى :

(أ) العمل على الارتفاع بمستويات المعلمين المادية والمهنية والعلمية ، وتيسير سبل الحياة الكريمة لهم .

(ب) بحث شكاوى المعلمين وسائر أعضاء النقابة ، والعمل على تحقيق وجه الصالح العام فيها .

٩ - لجنة النشاط النسائى : وتختص بتعبئة جهود المعلمات والطالبات فى مجالات النشاط التربوى والقومى والاجتماعى ورعاية الأسرة .

١٠ - لجنة القيد : وفقا للمادة السادسة من القانون .

١١ - لجنة صندوق المعاشات : وفقا للمادة ٦٧ من القانون .

ولهذا اللجان عقد اجتماعات موسعة يحضرها مقرر لجان المحافظات لرسم الخطط ومتابعة تنفيذها .

أما الذين يمتنعون في مهنة التربية والتعليم بعد صدور هذا القانون فإليهم تقديم طلب القيد في ظرف شهرين من بدء مزاوتهم للمهنة .

مادة ١١ - على من يرغب في الانضمام الى نقابة المهن التعليمية من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات والأزهر والمعاهد العالية والكليات والمدارس العسكرية ، ومن سبق اشتغالهم بالتعليم ، أن يقدموا استمارات القيد للنقابات الفرعية التي تقع في مفاصل أعمالهم بالنسبة لساكنين ، ومفاصل سكنهم بالنسبة للمساكن اشتغالهم بالتعليم لاتخاذ إجراءات القيد .

مادة ١٢ - تعد الأمانة العامة للنقابة استمارات خاصة لطلب القيد ، يبين فيها اسم الطالب ، ولقبه وتاريخ ميلاده وجنسيته ، ومحل إقامته وأهلاته العلمية وتاريخ حصوله عليها ، والعمل الذي يزاوله ، وتاريخ مزاوته للمهنة ، وتاريخ انقطاعه عن المهنة (لمن سبق اشتغالهم بالتعليم) كما تخصص فيها أماكن لاعتماد هذه البيانات ولتأشيرات اللجنة النقابية والنقابة الفرعية برأيها ، ثم قرار لجنة القيد بالنقابة العامة بقبول القيد أو رفضه . وتحفظ هذه الاستمارات مرتبة في مقر الأمانة العامة ضمن ملفات الأعضاء .

مادة ١٣ - تعد الأمانة العامة شهادات قيد ، توقع من الأمين العام ، ومن النقيب ، وترسل للأعضاء المقبول قيدهم عن طريق النقابة الفرعية ، التي تسجل الرقم لديها ، ثم تحيلها الى اللجنة النقابية لتسجيلها وتسليمها للعضو .

مادة ١٤ - للمضو الذي يرفض طلبه أن يتظلم الى مجلس النقابة ، وأن يطعن في قرار هذا المجلس وفقا للمادة السابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ .

مادة ١٥ - تعد في الأمانة العامة للنقابة ، سجلات لقيد الأعضاء وفق النبريات التي يعملون فيها على أن يعد سجل خاص لكل نوعية من النبريات الخمس التي نصت عليها المادة ٤٨ من قانون النقابة ، كما يعد سجل خاص لأرباب المعاشات ، وتعد في مفاصل النقابات الفرعية والمجان النبرية سجلات مماثلة ، تقيدها فيها أسماء الأعضاء وحالاتهم ، وفق النماذج التي تعدها الأمانة العامة .

مادة ١٦ - على العضو الذي يتغير مقر مزاوته للمهنة أن يخطر اللجنة النقابية المقيد بسجلاتها واللجنة النقابية التي سيزاول العمل أمامها بتغيير مقر عمله ، وعلى كل من هاتين اللجنتين أن تخطر النقابة الفرعية المختصة ، وعلى النقابة الفرعية المختصة أن تخطر الأمانة العامة ، ليحضر تعديل السجل لهذا المضو في جميع سجلات النقابة وفقا لمقره الجديد ويكون هذا الاخطار على النموذج الذي تصده الأمانة العامة .

مادة ١٧ - لمجالس النقابات الفرعية ، ومجالس إدارات اللجان النقابية تشكيل اللجان المنوّه عنها في المادة السابقة (ما عدا لجنة الشئون العربية والعلاقات الخارجية) لتنسيق نشاط المعلمين في دائرتها وفق الخطة العامة التي ترسمها اللجان المنبثقة من مجلس النقابة العامة . وللجان النقابات الفرعية عقد اجتماعات واسعة يحضرها مقرر اللجنة النقابية لمتابعة التنفيذ ودراسة المشكلات ووضع الحلول لها .

مادة ١٨ - تعرض أبحاث اللجان وتوصياتها على المجالس المختصة لإقرارها قبل البدء في تنفيذها وعلى كل لجنة عرض تقرير دوري على المجلس بما زاولته من نشاط .

مادة ١٩ - على الأمين العام ومساعديه متابعة أعمال هذه اللجان وتنسيق نشاطها واجتماعاتها .

الباب الثاني

(عضوية النقابة ، حقوق وواجبات الاعضاء)

الفصل الأول

(عضوية النقابة)

مادة ٢٠ - يستمر أعضاء نقابة المهن التعليمية المقيدين فيها وفقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له ، متمتعين بعضوية النقابة المنشأة طبقا للقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، وتعتبر عضويتهم فيها امتدادا للعضوية السابقة وعليهم تنفيذ جميع الاحكام التي نص عليها القانون ولهم جميع الحقوق والواجبات ، وعليهم اخطار اللجان النقابية التي يقع عملهم في دائرتها بأسمائهم وعملهم وأرقام قيدهم في النقابة لتسجيلها في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ صدور هذه اللائحة .

مادة ٢١ - على من يتعين انضمامه للنقابة طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ أن يقدم استمارة القيد في النقابة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون مرفقا بها حوالة بريدية يبلغ ثلثه جنيهاً قيمة رسم القيد . ويجوز تقسيط رسم القيد على أقساط شهرية متساوية تسدد خلال السنة الأولى التي تبدأ من تاريخ تقديم استمارة القيد .

وتقدم الاستمارة الى النقابة الفرعية بالمحافظة لمراجعتها ورفعها الى الأمانة العامة للنقابة ، لاتخاذ اجراءات القيد طبقا للقانون .

فإذا قدم الطلب بعد الثلاثة أشهر الأولى من تاريخ العمل بالقانون ، كان رسم القيد ستة جنيهاً .

مادة ٢١ - على عضو النقابة أن يتأكد من أن جهة العمل تسدد عنه باستمرار اشتراكاته بالنقابة وعليه أن يقوم بأداء هذه الاشتراكات وإخطار النقابة إن لم تقم جهة العمل بسدادها لاتخاذ الاجراءات اللازمة ، وإذا انقطع عضو النقابة عن سداد اشتراكات النقابة سنة ميلادية ، فيعتبر منقطعاً عن عضوية النقابة ويشطب اسمه من سجلاتها ، وذلك بعد انذاره بكتاب موصى به بسداد الاشتراكات المتأخرة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الانذار .

مادة ٢٢ - يلتزم العضو بتنفيذ أحكام قانون النقابة رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ وأحكام هذه اللائحة الداخلية ، وكافة قرارات مجلس النقابة ومجالسها الفرعية وجمعياتها العمومية .

مادة ٢٣ - على العضو حين يتمتع بنوادي النقابة ، هو أو أحد أفراد أسرته ، أن ينفذ الأحكام التي تنص عليها لوائح تلك النوادي ، وكذلك التعليمات التي تصدر من المشرفين عليها .

الفصل الثالث

(حقوق الأعضاء)

مادة ٢٤ - من حق كل عضو في النقابة أن يتمتع بالخدمات والميزات التي توفرها لأعضائها وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ واللائحة الداخلية .

وعلى مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية أن تتوخى العدالة التامة وتناظر الفرص بين الأعضاء في توزيع هذه الخدمات .

مادة ٢٥ - تيسر النقابة لأعضائها ولأسرهم ، التردد على النادي الرئيسي بالقاهرة ، ونادى الشاطيء بالاسكندرية ، والنوادي الفرعية بالمحافظات ، وما قد ينشأ من نواد في المراكز وعليها أن توفر في هذه النوادي وسائل التزود العلمي والثقافي ، والترفيه والنشاط الرياضي والاجتماعي ، قدر الامكان ، وأن تضع لكل ناد لائحة خاصة تملئها في مكان بارز تحت نظر الأعضاء ، وتلتزم بها ، كما يلتزم بها الأعضاء . وكل مخالفة لها تعتبر مخالفة لأحكام قانون النقابة ولائحته الداخلية .

مادة ٢٦ - على النقابة العامة عند تنظيم رحلات أو مؤتمرات للخارج ، وعلى النقابات الفرعية عند ترتيب رحلات ترفيهية أو ثقافية ، أن تعلن عن ذلك بين جميع الأعضاء قبل الموعد بوقت كاف ، وتبين شروط كل رحلة ، وأسس اختيار الأعضاء لها ، حتى يتقدم اليها جميع المستوفين للشروط في فرص متكافئة ، وعليها أن تعلن في مقارها عن أسماء الأعضاء الذين اختيروا ، وأسس اختيارهم ، ليطمئن الجميع الى عدالة الفرص ، وليستفيد العدد الأكبر بالنشاط النقابي .

وكذلك على العضو الذي يتقطع عن مزاولة المهنة ويرغب في الاستمرار في عضوية النقابة أن يقوم بإخطارات السابقة ، مينا مقر اقامته والجهة والنقابة الفرعية التي ستكون اقامته في دائرتها ، ويتم تعديل بياناته في السجلات وفقاً لما سبق . وإذا لم يتم العضو بهذا الإخطار يعتبر منقطعاً عن عضوية النقابة .

مادة ١٧ - ينشأ في الأمانة العامة ملف خاص لكل عضو توضع فيه استمارة القيد وجميع الأوراق التي تخص هذا العضو .

ويجوز أن تنشأ النقابات الفرعية واللجان النقابية ملفات لأعضائها كذلك ، توضع فيها جميع الأوراق التي تتصل بالتصرفات الخاصة بالعضو ، من قبول عضويته ، أو نقل مقر اقامته ، أو بحث في شكواه ، أو أي تصرف من التصرفات المتعلقة به ، كمنحه اعانة أو معاش ، أو احواله الى مجلس تأديب ، أو تقرير عقوبة له ، أو غير ذلك - للرجوع الى هذا الملف ، عند الحاجة .

مادة ١٨ - اذا تغير حال العضو أو أصبح ينتمي الى نوعية من نوعيات العمل في النقابة المنصوص عنها في المادة ٤٨ ، غير النوعية التي قيد على أساسها ، فعليه إخطار النقابة بذلك ، لتعديل السجل وفقاً للمادة ١٦ من اللائحة .

مادة ١٩ - لعضو النقابة الذي تسقط عضويته بقرار من مجلس التأديب أن يطلب إعادة قيده بالنقابة وفقاً للمادة ٢٧ من هذا القانون .

الفصل الثاني

(واجبات الأعضاء)

مادة ٢٠ - على كل عضو من أعضاء نقابة المهن التعليمية أن يحافظ على كرامة المهنة وتقاليدها في عمله وفي اتصالاته بالمحيطين به ، وأن يرعى تقاليد مهنة التربية والتعليم .

مادة ٢١ - تنظم كل مدرسة أو وحدة عند إخطارها بقبول عضو جديد أو أعضاء جدد - اجتماعاً لجميع أعضاء الوحدة برئاسة مدير المدرسة أو رئيس الوحدة ، ويؤدي العضو الجديد القسم المنوع عنه بالمادة العاشرة من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، ويتسلم في حضور زملائه نسخة من ميثاق المعلم العربي ، ومن قانون النقابة ولائحته الداخلية ، وتقاليد مهنة التربية والتعليم .

ويعد محضر بهذا الاجتماع من خمس صور ، تسلم إحداها للعضو ، وتحفظ الثانية في ملفه بالمدرسة ، وترسل الثلاث صور الباقية الى اللجنة النقابية ، التي تعمل على حفظ واحدة منها في كل من ملفه باللجنة ، وبالنقابة الفرعية ، وبالنقابة العامة .

الباب الثالث

(تشكيلات النقابة واختصاصاتها)

الفصل الأول

(اللجان النقابية بالمراكز والأقسام)

مادة ٣٣ - يكون لنقابة المهن التعليمية لجنة نقابية فى كل مركز أو قسم ادارى ، وتعتبر فى حكم المركز أو القسم الادارى كل وحدة تعليمية رئيسية فى دائرة المحافظة أو المنطقة التعليمية وتضم أعضاء للذاتة يزيد عددهم على ٢٥٠ عضواً ، كدواوين مديريات التربية والتعليم ، والمناطق التعليمية وفروعها بالمحافظات ، ودواوين وزاراتى التربية والتعليم ، والتعليم العالى وفروعها فاذا قل عدد أعضاء نقابة المهن التعليمية فى وحدة من هذه الوحدات عن مائتين وخمسين عضواً ، اندمجت هذه الوحدة فى اللجنة النقابية للمركز أو القسم الذى تقع فى دائرته .

مادة ٣٤ - تدعى الجمعية العمومية للجنة النقابية بدائرة المركز أو القسم أو الوحدة للاجتماع فى شهر فبراير كل عام ، فى المواعيد التى يحددها مجلس النقابة ، وذلك لممارسة مسؤولياتها المحددة بالمادة ٣٣ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩

مادة ٣٥ - يشكل مجلس النقابة الحالى بالاتفاق مع اللجنة الفرعية للنقابة بالمحافظة ، لجاناً نقابية مؤقتة ، للإشراف على عقد الجمعية العمومية ، واجراءات الانتخابات ، ويراعى فى هذه اللجان تمثيل النوعيات والعناصر المختلفة قدر الامكان ، ويحسن أن يكون رئيسها هو أكبر رجال التربية والتعليم وظيفته فى دائرة اللجنة النقابية أو من يحل محله .

مادة ٣٦ - بعد أن يحدد مجلس النقابة مواعيد اجتماع الجمعية العمومية ، تقوم اللجنة النقابية (أو اللجنة النقابية المؤقتة - فى أول اجتماع) باخطار جميع المدارس والوحدات بهذا الموعد ، وبمقرر الاجتماع ، وجدول أعماله ، وعلى رؤساء الوحدات ومديرى ونظار المدارس ، اعلان جميع الأعضاء بها ، والحصول على توقيعات منهم على هذا الاعلان بالعلم حتى يكون الجميع على بينة من مواعيد اجتماع الجمعية العمومية وجدول أعمالها ، ومكان الاجتماع .

مادة ٢٨ - يجوز للنقابة العامة والنقابات الفرعية أن تنظم فى عطلة الصيف مصايف للمعلمين وأسرهم ، بأجور مناسبة ولفترات ملائمة ، لتيسير اصطيفهم والترفيه عنهم وتجديد نشاطهم ، وعلى كل المجالس الاعلان عن هذه المصايف ونظمها وشروطها ودوراتها قبل حلول الصيف بوقت كاف ، ليستفيد منها أكبر عدد من الأعضاء والأسر ، على أن يكون لأسر المعلمين المتوفين نفس الحقوق التى للأعضاء ، رعاية لهم ولزمالة أربابهم فى مهنة التربية والتعليم .

مادة ٢٩ - على النقابات الفرعية أن تسمى قدر استطاعتها صندوق القرض الحسن ، وأن تشكل لجاناً منها لمراجعة استثمارات القرض التى يقدمها الأعضاء ، وترتيبها تاريخياً ، كما تدرس أسباب طلب القرض ، وتضع قواعد للأفضليات ، يعتمدها المجلس المختص وتصرف القروض على أساسها .

وعلى مقرر هذه اللجنة أن يسجل فى دفتر خاص حسابات القرض الحسن ، وقيمتها الكاملة ، وحركته فى الصرف ، وأسماء المقترضين - وأن يتابع تسديد الأقساط المطلوبة منهم ، وأن يحفظ فى ملف خاص جميع استثمارات القرض التى وردت للجنة ويؤشر على كل منها بقرار اللجنة .

ويمكن لجميع الأعضاء الاستفادة من صندوق القرض الحسن فى حالات المرض ، والزواج والانفاق على تعليم الأبناء والبنات ، وفى غير ذلك من حالات المسرة التى يتعرض لها الأعضاء ، وذلك فى حدود امكانيات الصندوق .

ولا يجوز تكرار القرض لعضو فى سنة ما ، حين يطالب بالقرض عضو آخر .

مادة ٣٠ - لعضو النقابة أن يتقاضى اعانة تضامن وذلك وفقاً لما تنص عليه المادة ٩١ من هذه اللائحة .

مادة ٣١ - تنظم النقابات الفرعية صرف اعانات اجتماعية لأعضائها عند المرض ، أو الكوارث ، فى حدود المبالغ التى تستطيع تدبيرها لهذا الغرض ، وتصرف هذه الاعانات بعد بحث اجتماعى يعرض على لجنة الشؤون الاجتماعية التى تنظر فى جميع الطلبات وتقرر الصرف فى اطار ظروف الأعضاء وسماح الاعتماد .

مادة ٣٢ - لعضو النقابة أن يتقاضى معاش تقاعد ، ولأسرته أن تتقاضى معاش وفاة ، وذلك كله وفق القواعد التى ينص عليها الباب الخامس من هذه اللائحة بشأن صندوق المعاشات والاعانات .

- (٣) توقيع العقود والاتفاقات التي تبرم باسم اللجنة النقابية وذلك بعد استئذان هيئة مكتب النقابة العامة عن طريق النقابة الفرعية .
- (٤) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق .
- (٥) اعتماد جداول أعمال اجتماعات اللجنة النقابية وتحديد مواعيد انعقادها .
- (٦) اعتماد محاضر اجتماعات اللجنة النقابية مع الأمين .

مادة ٤٢ - يختص أمين اللجنة النقابية بما يأتي :

- (١) الاشراف على الأعمال الادارية والكتابية للجنة .
- (٢) تعيين العاملين اللازمين لأعمال اللجنة كل الوقت أو بعضه ، في اطار قرارات اللجنة النقابية وبعد استئذان النقابة الفرعية ، وفي ضوء القواعد العامة التي تضعها هيئة مكتب النقابة العامة في هذا الشأن .
- (٣) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق ، نيابة عن رئيس اللجنة في حالة غيابه أو في الحالات التي يكلفه بها في هذا الشأن .
- (٤) تحرير محاضر جلسات اللجنة النقابية والجمعية العمومية بها وتسجيلها في الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع رئيس اللجنة .

- (٥) النظر في طلبات القيد وعرضها على اللجنة لابداء الرأي فيها قبل ارسالها الى النقابة الفرعية لنظرها ، تمهيدا لارسالها الى النقابة العامة لايخاذ اجراءات القيد .
- (٦) بلاغ الأعضاء بقبول قيدهم أو رفضه وفقا للاخطارات التي تصل من النقابة العامة .

- (٧) اعداد جداول أعمال جلسات اللجنة النقابية وعرضها على الرئيس قبل ارسالها للأعضاء .
- (٨) عرض الموضوعات التي ترد عن طريق النقابة الفرعية أو النقابة العامة على اللجنة النقابية .
- (٩) الاشراف على مقر اللجنة النقابية والمحافظة على أوراقها ومحفوظاتها وسجلاتها .

- (١٠) اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات اللجنة النقابية .

مادة ٣٧ - على جميع أعضاء النقابة في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة ، حضور اجتماع الجمعية العمومية في الموعد والمكان المحددين ، وللمضو الذي يتعذر عليه الحضور أن يخطر اللجنة النقابية باعتذار عن طريق وحدته مرفقا به ما يؤيد ذلك . وللجنة النقابية النظر في تلك الاعتذارات ، وموافاة النقابة الفرعية بكشوف المتخلفين مينا أمام كل منهم عذره ورأيها فيه ، وعلى النقابة الفرعية أن تخطر النقابة العامة بصورة هذه الكشوف ، لتوقيع غرامة التأخير وقدرها جنيه واحد تحصل اداريا لحساب صندوق المعاشات والاعانات طبقا للمادة ٥٥ من القانون .

وعلى جميع جهات العمل تنفيذ توقيع الغرامة وتسديدها لحساب النقابة ، وذلك خصما من الماهية أو المرتب ، أو بتحصيلها من العضو .

مادة ٣٨ - لكل عضو من أعضاء النقابة في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة ، أن يرشح نفسه لعضوية اللجنة النقابية ، وتحدد اللجنة النقابية لجنة انتخابية لكل مائتين وخمسين عضوا على الأكثر - ويتخبط جميع أعضاء الجمعية العمومية العدد المطلوب بطريق الاقتراع السري ، وعند الفرز تلاحظ لجنة الانتخابات تمثيل التوعيات والفاصر المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ووفقا للأحكام المبينة في الفصل الرابع من هذا الباب .

مادة ٣٩ - تجتمع اللجنة النقابية في الأسبوع الأول بعد انعقاد الجمعية العمومية ، لانتخاب الأمين وأمين الصندوق وفقا للمادة ٣٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، ولدراسة قرارات الجمعية العمومية ، ووضع الخطة للنشاط النقابي للمعلمين في دائرة المركز أو القسم أو الوحدة خلال العام ، وذلك في اطار قرارات الجمعية العمومية ، وتعليمات النقابة العامة .

مادة ٤٠ - اذا خلا مركز الرئيس أو أحد الأعضاء أثناء العام ، يحل محله المضو الذي يليه في عدد الأصوات في قائمة الانتخاب مع مراعاة نسب التوعيات ، فان كان الانتخاب بالتركية ، تشغل مكانه بالانتخاب في أول جمعية عمومية تالية . واذا ظل مكان الرئيس شاغرا لفترة من السنة يقوم الأمين بعمله الى أن ينتخب رئيس جديد في أول جمعية عمومية .

مادة ٤١ - يختص رئيس اللجنة النقابية بما يأتي :

- (١) رياسة وادارة جلسات اللجنة النقابية والجمعية العمومية .
- (٢) تمثيل اللجنة النقابية أمام القضاء والهيئات الحكومية وأمام الفيزه

الفصل الثاني

(النقابة الفرعية)

مادة ٤٥ - تدعى الجمعية العمومية للنقابة الفرعية الى الاجتماع في شهر مارس من كل عام في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة العامة. وعن أمين النقابة الفرعية اخطار جميع الأعضاء بموعد الانعقاد ومكانه وجدول الأعمال وأوراق العمل ، وذلك بخطابات مسجلة قبل موعد الاجتماع بأسبوعين على الأقل .

وتقوم اللجنة الفرعية الحالية للنقابة في جميع المحافظات بالأعمال المنوطا بالنقابات الفرعية بصفة مؤقتة الى أن يتم انتخاب مجلس النقابة الفرعية وفقا لأحكام هذا القانون .

والمجلس النقابة العامة تدعم هذه اللجان الفرعية في اطار اختصاصاته ووفقا للقواعد التي تحكم تشكيل هذه اللجان .

مادة ٤٦ - لكل عضو من أعضاء النقابة في دائرة المحافظة أن يرشح نفسه لعضوية مجلس ادارة النقابة الفرعية في المواعيد التي تحددها ذلك ، وعلى لجنة الانتخابات أن تلاحظ تمثيل العناصر والنوعيات المختلفة المنصوص عنها في المادة ٤٨ من هذا القانون ووفقا للأحكام المبينة في الفصل الرابع من هذا الباب .

مادة ٤٧ - يجتمع مجلس ادارة النقابة الفرعية في الأسبوع التالي لانعقاد الجمعية العمومية لانتخاب الأمين وأمين الصندوق ، ولدراسة قرارات الجمعية العمومية ، ورسم خطة النشاط النقابي للمعلمين في دائرة المحافظة خلال السنة .

مادة ٤٨ - يمارس مجلس ادارة النقابة الفرعية اختصاصاته المنصوص عنها في المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩

وعليه أن يدرس قرارات اللجان النقابية في دائرة المحافظة ، فان وافق عليها جميعها اعادها اليها للتنفيذ ، وان رأى أن أحد هذه القرارات يتعارض مع قانون النقابة أو اللائحة الداخلية ، أو السياسة العامة للنقابة ، أو التعليمات والقواعد التي ترسلها النقابة العامة ، أثبت اعتراضه على هذه القرارات المخالفة ، مع بيان وجه المخالفة ، ثم أعادها للجنة النقابة لاعادة النظر فيها ، وذلك في خلال شهر على الأكثر من تاريخ وصول القرارات اليه . ولكي لا يتعطل تنفيذ القرارات عليه أن يرسل للقرارات التي وافق عليها في أقرب وقت ، وأن يحتجز القرارات التي يعترض عليها حتى يتم النظر فيها .

فاذا وافقت اللجنة النقابية على وجهة نظر النقابة الفرعية أصبح الأمر منتها ، أما اذا لم تتفق وجهات النظر بين مجلس ادارة النقابة الفرعية ، وبين اللجنة النقابية رفع الأمر الى مجلس النقابة العامة للنظر فيه ويكون رأيه نهائيا .

(١١) القيام بسكرتارية اجتماعات اللجنة النقابية والجمعية العمومية وكافة الاجتماعات العامة التي تدعو اليها اللجنة .

(١٢) متابعة قيد الأعضاء الجدد وتقديم استمارات القيد وعمل الاحصاءات السنوية لعضوية النقابة في النوعيات المختلفة .

مادة ٤٣ - يختص أمين صندوق اللجنة النقابية بما يأتي :

(١) مراقبة إيرادات ومصروفات اللجنة النقابية .

(٢) ايداع أموال اللجنة النقابية في المصرف الذي تختاره اللجنة ، وحفظ المستندات المالية مرتبة في ملفاتها والاشراف على الدفاتر المالية .

(٣) صرف قيمة الفواتير والمصروفات التي تقرها اللجنة بعد اعتمادها من رئيس اللجنة أو أمينها ، وذلك في حدود الميزانية المعتمدة .

(٤) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع رئيس اللجنة أو الأمين بحسب الأحوال .

(٥) تقديم حساب شهري بالايراد والمصرف للجنة النقابية .

(٦) صرف المعاشات لأعضاء النقابة وفقا للقرارات التي ترد من النقابة العامة ، وذلك على استمارات تعدها النقابة لذلك من أصل وصورتين ، والحصول على توقيع الأعضاء على جميع النسخ ثم حفظ صورة بملفات اللجنة ، وارسال صورة والأصل الى النقابة الفرعية التي تحتفظ بالصورة ، وترسل الأصل الى النقابة العامة .

(٧) متابعة تحصيل اشتراكات النقابة ورسوم القيد وارسالها الى النقابة العامة شهريا ، أو في الفترات التي تحددها النقابة العامة لذلك .

ويراعى أن يشمل الحساب الشهري الذي يعرض على اللجنة النقابية بندا خاصا بالمبالغ التي حصلت كاشتراكات أو كرسوم اعادة قيد من جميع فروع العمل بدائرة اللجنة ، وأرقام الشيكات وتواريخ ارسالها للنقابة العامة .

مادة ٤٤ - تودع أموال اللجنة النقابية في المصرف أو مكتب البريد الذي يحدده مجلس ادارتها ، ويكون السحب والايداع بتوقيع أمين الصندوق والرئيس أو الأمين ، على أن يكون اعتماد التوقيع لدى المصرف من مجلس النقابة العامة - ولا يجوز للمصرف اعتماد أى توقيع الا بعد ابلاغه من الأمين العام للنقابة العامة .

الفصل الثالث

(النقابة العامة)

مادة ٥٣ - تدعى الجمعية العمومية للنقابة للاجتماع في شهر أبريل من كل عام في المواعيد التي يحددها مجلس النقابة ، وعلى الأمين العام البلاغ الأعضاء بموعد الاجتماع ومكانه ، وجدول أعماله قبل الموعد المحدد بأسبوعين على الأقل .

مادة ٥٤ - يجتمع مجلس ادارة النقابة في ظرف أسبوعين من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية لانتخاب الوكيلين والأمين العام ومساعديه وأمين الصندوق على أن يراعى في أحد الوكيلين استيفاء جميع الشروط المطلوبة في النقيب حتى يستطيع أن يحل محله طبقاً للمادة ٥٢ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ - ويحسن أن يكون جميع أعضاء هيئة المكتب ممن لهم محل إقامة في القاهرة .

ويكون اجتماع المجلس بعد ذلك مرة كل شهر على الأقل في الموعد الذي يحدده النقيب وبدعوة من الأمين العام .

مادة ٥٥ - تجتمع هيئة المكتب مرة كل أسبوع على الأقل ، وتختص بما يأتي :

- (١) بحث الاقتراحات المطلوب عرضها على مجلس النقابة .
 - (٢) اعداد مشروع الميزانية .
 - (٣) اعداد جداول أعمال مجلس النقابة .
 - (٤) مباشرة تنفيذ قرارات المجلس وادارة اعماله في حدود اللائحة الداخلية .
 - (٥) وضع قواعد تعيين العاملين اللازمين للنقابة في حدود الميزانية المقررة .
 - (٦) اعداد التقارير عن أعمال النقابة ومشروعاتها .
 - (٧) متابعة أعمال لجان المجلس ومجالس ادارات النقابات الفرعية واللجان النقابية .
 - (٨) ألبت في المسائل العاجلة التي لا تنتظر اجتماع مجلس النقابة ، على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع له .
- وعلى هيئة المكتب تقديم تقرير شهري للمجلس عن اجتماعاتها وما اتخذته من قرارات في غيبته .

وفي جميع الأحوال فإن التوصيات المالية التي تتصل بجمع اشتراكات اضافية أو تبرعات ، أو بصرف مبالغ تزيد عن الاعتمادات المقررة ، أو التوصيات التي تصدر في غير القواعد التي يضعها مجلس النقابة ، يجب أن ترفع جميعها الى مجلس النقابة العامة للتصديق عليها قبل تنفيذها ، فإن لم يوافق عليها اعتبرت لاغية .

مادة ٤٩ - يختص رئيس النقابة الفرعية وأمينها وأمين صندوقها بالأموال الميئنة في الفصل السابق بالمادة ٤٩ بالنسبة للرئيس ، وبالمادة رقم ٤٢ بالنسبة للأمين ، والمادة رقم ٤٣ بالنسبة للأمين الصناعي .

ويراعى ألا يقوم أمين صندوق النقابة الفرعية بصرف المعاشات وفقاً لما جاء في المادة ٤٣ ، وإنما يتابع صرفها ويشرف على تنفيذ تعليمات النقابة العامة في شأنها .

مادة ٥٠ - يجتمع مجلس ادارة النقابة الفرعية مرة كل شهر على الأقل بدعوة من الأمين ، ويجوز أن يعقد المجلس أكثر من اجتماع في الشهر اذا دعت الحال ، أو اذا طلب ذلك خمسة من أعضائه على الأقل ، وفي هذه الحالة يجب على أمين النقابة الفرعية أن يعرض الطلب على رئيس اللجنة لتحديد موعد دعوة المجلس .

مادة ٥١ - يبلغ أمين اللجنة الفرعية مجلس النقابة بقرارات وتوصيات مجلس ادارة اللجنة الفرعية للنظر فيها وللمجلس النقابة - بعد دراسة من هيئة مكتبه - أن يعترض على القرارات التي يجدها متعارضة مع السياسة العامة للنقابة أو مع قانون النقابة ولائحته الداخلية ، أو مع القواعد والتعليمات التي يصدرها مجلس النقابة والتي تبلغ الى النقابات الفرعية وسائر الفروع بمنشور من الأمين العام . وعلى مجلس ادارة اللجنة الفرعية أن ينفذ قرارات مجلس النقابة في هذا الشأن ، ولا يجوز بصفة خاصة تنفيذ القرارات المتصلة بالشئون المالية ، من جمع اشتراكات اضافية ، أو صرف اعتمادات ، أو تحويلها من بند الى بند ، أو تجاوز الاعتمادات ، أو أي تغيير في الميزانية ، أو توجيه أي مبلغ الى غير ما حدد له في الميزانية ، أو غير ذلك مما لا يتفق مع تعليمات النقابة ، الا بعد اعتمادها من مجلس النقابة .

مادة ٥٢ - تودع أموال النقابة الفرعية في المصرف الذي يحدده مجلس ادارتها ويكون السحب والايداع بتوقيع أمين الصندوق والرئيس أو الأمين العام ، على أن يكون فتح الحساب واعطاء حق التوقيع واخطار البنك به ، بقرار من هيئة مكتب النقابة بعد اجراء الانتخابات - ولا يجوز للمصرف اعتماد توقيع أي شخص لم يبلغه به الأمين العام للنقابة العامة .

(٧) التبليغ والاعلام عن جميع القضايا والمسائل التي تدرسها النقابة ومجالسها .

(٨) متابعة قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، واتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذها .

ويجوز له أن يوزع هذه الأعمال أو بعضها على الأمناء المساعدين ، بشرط أن يتابع تنفيذهم لها .

مادة ٥٦ - يختص أمين صندوق النقابة بما يأتي :

(١) مراقبة إيرادات ومصروفات النقابة .

(٢) ايداع أموال النقابة في المصرف الذي يختاره المجلس ، والإشراف على حفظ المستندات المالية .

(٣) صرف قيمة الفواتير والمصروفات التي تقرها هيئة المكتب بعد اعتمادها من الأمين العام ، وذلك في حدود ميزانية النقابة وقرارات المجلس .

(٤) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع النقيب أو من ينوب عنه .

(٥) تقديم حساب شهري لهيئة المكتب بمصروفات النقابة وإيراداتها ، وحسابات ربح سنوية لمجلس النقابة ، وحسابات ختامية ، كل ذلك مشفوعاً برأى مراقب الحسابات تمهيداً للتصديق عليها .

(٦) المحافظة على منقولات النقابة ومخازنها .

الفصل الرابع

(أحكام عامة في تشكيلات النقابة)

مادة ٥٧ - يحدد مجلس النقابة في كل سنة مواعيد انعقاد الجمعيات العمومية للجان النقابية ، والنقابة الفرعية ، والنقابة العامة ، وذلك في الأشهر المحددة بالقانون .

مادة ٥٦ - يختص النقيب بما يأتي :

(١) رئاسة وإدارة جلسات مجلس النقابة والجمعية العمومية .

(٢) تمثيل النقابة أمام القضاء والهيئات الحكومية وأمام الغير .

(٣) توقيع العقود والاتفاقات التي تبرم باسم النقابة .

(٤) التوقيع على أذونات الصرف والشيكات مع أمين الصندوق .

(٥) اعتماد جداول أعمال مجلس النقابة وتحديد مواعيد انعقادها .

(٦) اعتماد محاضر اجتماعات مجلس النقابة والجمعية العمومية وهيئة المكتب .

(٧) اعتماد شهادات القيد في النقابة .

(٨) تسوية ما يقوم بين الاعضاء من منازعات بالطرق الودية ، والاذن بالتقاضي في الحالات العاجلة .

ويجوز أن ينوب النقيب عنه في مباشرة بعض هذه الاختصاصات أحد الوكيلين أو أعضاء هيئة المكتب على حسب الاحوال .

مادة ٥٧ - يختص الأمين العام بما يأتي :

(١) الاشراف على الأعمال الادارية والكتابية في النقابة ، وتعيين العاملين اللازمين في حدود القواعد التي تضعها هيئة المكتب وفي إطار الميزانية المقررة .

(٢) الاشراف على مقر النقابة والمحافظة على أوراقها ومحفوظاتها وسجلاتها .

(٣) توجيه الدعوات لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس النقابة مرفقاً بها جدول الأعمال .

(٤) اعداد جميع المسائل والموضوعات المطلوب عرضها على مجلس النقابة أو هيئة المكتب أو الجمعية العمومية .

(٥) تحرير محاضر جلسات مجلس النقابة وهيئة المكتب وتسجيلها في الدفاتر الخاصة والتوقيع عليها مع النقيب .

(٦) التوقيع على شهادات القيد مع النقيب .

المقيد بها ، ويصدق على هذه الاستمارة من الجهات الرسمية . أما بالنسبة للذين أحيلوا الى المعاش فتمد بياناتهم على الاستمارة التي يضعها مجلس النقابة لهذا الغرض مينا بها اسم العضو ثلاثيا ، وتاريخ ميلاده ، والشهادة الحاصل عليها ، وتاريخ مزاولته لمهنة التعليم ، وآخر وظيفة كان شغلها ، وتاريخ احواله الى المعاش - على أن تؤيد هذه البيانات بشهادة رسمية .

مادة ٦٢ - تحدد الهيئة المشرفة على الجمعية العمومية (مجلس ادارة اللجنة النقابية أو النقابة الفرعية ، أو النقابة العامة) لجنة أو لجانا للإشراف على الانتخابات وتمثل في هذه اللجان بقدر الامكان نوعيات التعليم المختلفة بشرط ألا يكون من بين أعضائها أحد المرشحين ، وتحدد لها سكرتارية من الإداريين والكتابيين ولا يجوز أن يدخل مقار لجان الانتخابات أحد غير هؤلاء الأعضاء أو العضو الذي يدلى بصوته ، وتكون الانتخابات سرية .

مادة ٦٣ - تقوم اللجان المشار إليها في المادة السابقة بفرز الأصوات بعد انتهاء الموعد المحدد للانتخابات ، وعلى لجان الفرز مراعاة تمثيل النوعيات والنسب المحددة بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ . فإذا جاءت نتيجة الفرز مطبقة لهذه النوعيات والنسب طبيعيا أعلنت النتائج أما اذا ظهر أن نوعية من النوعيات كان نصيبها أقل من ١٠ ٪ استكملت النسبة بالمرشح من نفس النوعية التي تلى أصواته أصوات الناجحين ، واستبعد المرشح الأخير اذا لم يكن في استبعاده انقاص لنوعيته . أما اذا كان في استبعاده انقاص لنوعيته فستبعد المرشح الذي يليه بالترتيب التصاعدي للأصوات مع مراعاة عدم انقاص نوعيته عن الحد الأدنى وهكذا .

وفي تمثيل الشباب يراعى أن يكون ذلك في جميع المجالس دون النظر الى تمثيلهم في كل نوعية من النوعيات .

فاذا كانت دائرة الانتخابات خالية من أى نوعية من النوعيات الخمس فلا يشترط تمثيلها في المجلس . أما اذا كانت دائرة الانتخابات فيها أى نوعية من النوعيات ولم يرشح منها أحد ، فيبقى نصيبها الأدنى شاغرا ، ويتبع نفس النظام في تمثيل الشباب .

واذ وجد أن عدد المرشحين أقل من النسبة المقررة فيعلن نجاحهم بالتزكية وتبقى جميع الأماكن شاغرة حتى تستكمل في الانتخابات التالية .

مادة ٦٤ - يرأس كل من النقيب ورئيس مجلس ادارة النقابة الفرعية واللجنة النقابية اجتماعات الجمعية العمومية ، فان غاب حل محل النقيب الوكيل الذي يستوفى شروطه ، فان غاب حل محله الوكيل الآخر ، ويحل محل رئيس اللجنة الأمين .

ولا يجوز أن تدقق الجمعيات العمومية موضوعات غير مدرجة في جدول الأعمال كما لا يجوز لأى عضو من أعضاء الجمعية العمومية

أما الاجتماعات الأولى لهذه الجمعيات العمومية ، فلا يشترط أن تكون في نفس الأشهر ، ولكن يراعى عند تحديد المدد المقررة للمجالس أن تعتبر كأنها انعقدت في هذه الأشهر . وعلى الأمين العام اخطار النقابات الفرعية بهذه المواعيد والاعلان عنها في الصحف اليومية .

مادة ٦٥ - لكل عضو من أعضاء النقابة أن يرشح نفسه لرئاسة اللجنة النقابية التي يعمل في دائرتها أو التي يسكن في دائرتها (ان كان قد انقطع عن مزاوله المهنة) ، وكذلك لعضوية مجلس ادارة هذه اللجنة مادام قد مضت على عضويته في النقابة خمس سنوات على الأقل . وكذلك لكل عضو من أعضاء النقابة أن يرشح نفسه لعضوية النقابة الفرعية ورياستها وفقا للشروط السابقة .

ولكل عضو في النقابة أن يرشح نفسه لمنصب النقيب وعضوية مجلس النقابة العامة بشرط أن تطبق عليه الشروط المطلوب توفرها في هذين المنصبين .

مادة ٦٦ - يفتح باب الترشيح لرياسة مجلس ادارة اللجنة النقابية ولعضويتها ، وكذلك لرياسة وعضوية النقابة الفرعية قبل اجتماع جمعياتها العمومية بأسبوعين على الأقل ، ويستمر باب الترشيح مفتوحا لمدة أسبوع .

أما الترشيح لمنصب النقيب أو لعضوية مجلس ادارة النقابة العامة ، فيفتح قبل موعد انعقاد الجمعية العمومية بثلاثة أسابيع على الأقل ، ويستمر مفتوحا لمدة أسبوع .

ويحدد مجلس النقابة هذه المواعيد جميعها ، ويعلن عنها وفقا لما سبق . وعلى مجالس ادارة اللجنة النقابية والنقابة الفرعية وهيئة مكتب النقابة العامة كل في حدود اختصاصه - فحص استمارات الترشيح والتأكد من استيفاء أصحابها للشروط المطلوبة ومن استيفائها للدمغة المستحقة ، وذلك بكافة الوسائل التي تمكن من ذلك فاذا تبين أن مرشحا لم يستوف الشروط المطلوبة شطب اسمه من كشوف المرشحين .

ولكل عضو في النقابة مستوف للشروط ، أن يرشح نفسه لأى موقع في مجالها - على أنه لا يجوز لأى عضو أمضى رياسة أو عضوية المجالس دورتين متتاليتين بعد تنفيذ القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ ، أن يعيد ترشيح نفسه .

ويقدم الترشيح على الاستمارة التي يعدها مجلس النقابة لهذا الغرض مينا بها ما يأتي : اسم الطالب ثلاثيا - وظيفته - محل عمله - محل سكنه ، تاريخ عضويته بالنقابة والمؤهلات الحاصل عليها وتاريخها ونوعية التعليم التي يعمل بها (أو التي كان يعمل بها اذا كان قد أحيل الى المعاش) ورقم عضويته العاملة في الاتحاد الاشتراكي العربي والوحدة

- (٦) يثبت أمين المجلس ما أبدى أثناء انعقاد المجلس من آراء وما اتخذ من قرارات .
- (٧) عين الأمانة أن تضع تحت طلب الأعضاء جميع الأوراق المتعلقة بالموضوعات المروضة .
- (٨) لا يجوز النظر في الغاء قرار سابق من قرارات مجلس النقابة أو تعديله الا بموافقة ثلثي جميع أعضاء المجلس على الأقل .
- (٩) يوقع رئيس الجلسة مع الأمين على محضر الاجتماع بالسجل الخاص بذلك .
- (١٠) تنشر قرارات المجلس المتعلقة بموضوعات عامة في لوحة تعد لهذا الغرض بمقر النقابة أو اللجنة الفرعية أو اللجنة النقابية ، كما تنشر بمجلة النقابة ، ويجوز نشرها في الصحف على حسب الأحوال - أما القرارات الفردية فتبلغ لأصحاب الشأن .
- مادة ٦٧ - إذا خلا مكان عضو حل محله في المدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على أكثر الأصوات التالية له في آخر انتخابات أجريت ، الا اذا كان ذلك يخل بالنسب المقررة في المادة ٤٨ من القانون ، فيدعى العضو الحاصل على أكثر الأصوات والذي لا تخل عضويته بهذه النسب .

الباب الرابع مالية النقابة

- مادة ٦٨ - تبدأ السنة المالية للنقابة من يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل عام .
- مادة ٦٩ - تكون مالية النقابة من :
- (١) حقوق نقابة المهن التعليمية المنشأة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له والتزاماتها ، وأرصدها في المصارف ، واستثماراتها ، بجميع ممتلكاتها ، ومالها لدى الغير ، وذلك كله عند صدور القانون رقم ٧٩ سنة ١٩٦٩ .
 - (٢) الاشتراكات السنوية التي يؤديها الأعضاء ، وتخص النقابة وقدراها جنية و ٢٠٠ مليم سنويا .
 - (٣) نصيلة القرارات المنصوص عليها في المادة ١٧ من القانون .
 - (٤) تبرعات والوصايا والهبات التي ترد باسم النقابة خاصة .
 - (٥) الاعانات الحكومية للنقابة .
 - (٦) الأرباح الناتجة عن استثمار أموال النقابة .
- أما مراريد النقابة عدا ما سبق ذكره والخاصة بصندوق المعاشات فتؤول الى مالية صندوق المعاشات والاعانات وفقا للأحكام الواردة في الباب الخامس من هذه اللائحة .
- مادة ٧٠ - على جهات العمل تحصيل اشتراكات النقابة وتوريدها بشيكات مصرفية باسم النقابة العامة وارسال تلك الشيكات للنقابات الفرعية مرفقا بها بيان بمن حصلت منهم الاشتراكات أما الأعضاء من

الخروج على النظام أو على تعليمات رئيس الاجتماع والا اعتبر مخالفا لقانون النقابة ولائحته الداخلية .

هذا ويحق لمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية التقدم باقتراح عرض أى موضوع على الجمعية العمومية بشرط تقديمه لمجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسبوعين على الأقل ، وأن تكون توقيعاتهم مصدقا عليها من جهات العمل أمام كل منهم .

مادة ٦٥ - لا يجوز منح أعضاء مجالس ادارات النقابة العامة أو النقابة الفرعية أو اللجنة النقابية مكافآت عن الأعمال النقابية كحضور الاجتماعات في المجالس أو اللجان أو الزيارات النقابية أو الاجتماعات العامة أو العمل اليومي للرؤساء والأمناء وهيئات المكاتب - وانما يجوز منحهم مكافآت عن الأعمال التي يكلفون بها في مناسبات نقابية يقوم بالعمل فيها أعضاء المجالس وغيرهم ، كتكليفهم باعداد كتب أو مراجعتها أو اعداد بحوث في موضوعات علمية ، أو تحرير أو تدريس في مدارس أو ما شابه ذلك .

كما يجوز منحهم بدل السفر ومصاريف الانتقال في المأموريات التي يكلفون بها في داخل الجمهورية بواقع جنيه ونصف عن كل ليلة - أما في خارج الجمهورية فيكون بدل السفر وفقا للنظم الحكومية وبمئة أكبر عضو في الوفد .

وفي جميع الأحوال يجوز منح الأعضاء الذين يقومون بالعمل اليومي بدل انتقال ثابت يقرره المجلس المختص .

مادة ٦٦ - يراعى في اجتماعات مجالس ادارات النقابة العامة والنقابة الفرعية واللجنة النقابية ما يأتي .

(١) يحدد الرئيس أو النقيب موعد الاجتماع ويعتمد جدول الأعمال الذي يعرضه الأمين أو الأمين العام .

(٢) يوجه الأمين العام أو الأمين الدعوة مرفقا بها جدول الأعمال .

(٣) تعد الأمانة العامة سجلا لاثبات الحاضرين والغائبين من أعضاء المجلس مع بيان المعتذرين وغير المعتذرين .

(٤) تبدأ كل جلسة بالتصديق على محضر الجلسة السابقة ، ولكل عضو الحق في تصحيح أو توضيح أقواله بموافقة المجلس - ثم تلى الاعتذارات وتحصر أسماء الغائبين ، وبعد التأكد من صحة اجتماع المجلس يبدأ النظر في جدول الأعمال .

(٥) لا يجوز أن يطرح للمناقشة موضوع غير وارد بجدول أعمال المجلس ، الا اذا توافرت له صفة الاستعجال ووافق المجلس على مناقشته ، أو اذا تقدم به كتابة عشرة أعضاء على الأقل قبل بداية الجلسة .

وفي . من اللجنة النقابية في حدود ٥٠ جنيهًا - ولا يجوز الاحتفاظ في مقر النقابات بمبالغ أكثر من ذلك بأى حال من الأحوال .

وتتعدد هيئة مكتب النقابة العامة ومجالس إدارات النقابات الفرعية واللجان النقابية صاحب السلفة المستديمة ، على أن تؤمن النقابة عليه بمبلغ يوازي ضعف مبلغ السلفة .

مادة ٧٨ - يكون الصرف من السلفة المستديمة بموافقة أمين الصندوق أو أحد أعضاء هيئة المكتب إذا اقتضى الحال . ولا يصرف منها إلا على الأمور الثرية التي لا يتسنى جمعها في عملية شراء واحدة أو عملية صرف واحدة ، ولا يجوز تجزئة المشتريات وصرف أثمانها من السلفة .

مادة ٧٩ - تستعاض السلفة المستديمة كلما قاربت النفاذ ، ويراعى عدم تداول السنوات المالية بعضها في بعض .

مادة ٨٠ - يجوز لهيئة مكتب النقابة أو لمجالس النقابات الفرعية واللجان النقابية أن تقرر صرف سلف مؤقتة لأغراض معينة ، وتقدم مستندات الصرف بمجرد انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله السلفة المؤقتة .

مادة ٨١ - يكون لأمناء الصناديق حق الاشراف المباشر على من صرفت اليهم سلف مستديمة أو مؤقتة .

مادة ٨٢ - تتبع التعليمات المالية ولائحة المخازن الحكومية في المشتريات ، وتعتمد المناقصات والممارسات من هيئة المكتب في حدود مبلغ ١٠٠٠ جنيه ومن مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

مادة ٨٣ - في غير المشتريات يكون الصرف من الميزانية المعتمدة بقرار من هيئة المكتب في حدود ١٠٠٠ جنيه للدفعة الواحدة ، وبقرار من مجلس النقابة فيما يزيد على ذلك .

مادة ٨٤ - يجرى في نهاية كل سنة جرد سنوى عام تحصر فيه أموال وممتلكات وموجودات النقابة ويحدد مكتب المجلس تاريخ اجراء الجرد وتعيين اللجنة أو اللجان التي تقوم به وله أن يعين لجاناً لاجراء جرد جزئى أثناء العام .

مادة ٨٥ - يكون مراقب أو مراقبو الحسابات من غير أعضاء مجلس النقابة أو الجمعية العمومية وتحدد الجمعية العمومية مكافآتهم، ويجوز إعادة انتخابهم .

مادة ٨٦ - يكون لمراقب الحسابات حق الاطلاع فى أى وقت على مستندات الصرف وتقديم تقرير عاجل لمجلس النقابة اذا استدعى الأمر ذلك - وعلى كل حال يجب أن يقدم مراقب الحسابات تقريراً للمجلس عن المركز المالى للنقابة وحساباتها كل ثلاثة أشهر .

المحالين الى المعاش، فعليهم تسديد اشتراكاتهم السنوية مباشرة عن طريق اللجان النقابية .

وعلى اللجان النقابية متابعة تحصيل الاشتراكات وتسديدها لحساب النقابة العامة وامسالك سجلات خاصة ترصد بها الاشتراكات ، مع ارسال الشيكات وصورة من البيانات المرفقة بها الى النقابة العامة لتحويلها الى المصرف الذى يحدده مجلس النقابة .

مادة ٧١ - تؤدى النقابة العامة الى النقابات الفرعية والى اللجان النقابية نصيبها من الاشتراكات بواقع ٢٠٠ مليم عن كل عضو فى السنة للنقابة الفرعية ، و ٣٠٠ مليم عن كل عضو فى السنة للجنة النقابية بالمركز أو القسم أو الوحدة ويجوز أن تؤدى هذه الاشتراكات للنقابات الفرعية واللجان النقابية على أربع دفعات فى السنة . وعلى اللجان النقابية امسالك الدفاتر والسجلات الخاصة بحساباتها ، وأن يكون الصرف منها فى حدود الميزانية المعتمدة . ووفقا لتعليمات النقابة العامة . وتخضع هذه الحسابات لتفتش ورقابة القاعة العامة أو من تتدبه لهذا الغرض .

مادة ٧٢ - يعد مشروع الميزانية فى نهاية السنة المالية على ضوء إيرادات ومصروفات السنة المنتهية والمشروعات التى ترسمها النقابة - وتعتمد الميزانية فى كل دائرة من دوائر النقابة (اللجنة النقابية ، النقابة الفرعية ، النقابة العامة) فى جمعيتها العمومية ويراعى عند اعداد الميزانية تكوين احتياطي عام للنقابة .

مادة ٧٣ - للنقابات الفرعية تمويل نواديها باشتراكات خاصة لهذا الغرض تقررهما الجمعية العمومية لها - وتخضع هذه الاشتراكات والتصرف فيها لاشراف النقابة العامة ورقابتها .

مادة ٧٤ - الى أن يتم اعتماد الميزانية ، يصرف على أبواب المصروفات المختلفة طبقاً للحدود المرسومة فى ميزانية السنة المنتهية .

مادة ٧٥ - لا يجوز تجاوز الميزانية المعتمدة فى جملتها بنسبة قرار من الجمعية العمومية ، ويجوز بقرار من مجلس النقابة الصرف من اعتماد مخصص لفرع من الفروع على فرع آخر اذا رأى المجلس ذلك .

مادة ٧٦ - توضع جميع الإيرادات فى خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ تحصيلها فى المصرف الخاص على أنه اذا زاد التحصيل أو زادت المهددة لدى صاحب المهددة عن ٧٥٪ من المبلغ المؤمن عليه وجب توريد المبلغ للبنك فى الحال مهما تكن المدة التى مضت على التوريد السابق .

مادة ٧٧ - تكون السلفة المستديمة فى مقر النقابة العمامة فى حدود ٥٠٠ جنيه ، وفى مقر النقابة الفرعية فى حدود ١٠٠ جنيه

الباب الخامس

(صندوق المعاشات والاعانات)

مادة ٨٧ - ينشأ بقية المهن التعليمية صندوق للمعاشات والاعانات تكون له ميزانية مستقلة وحساب مستقل والقرض منه تقديم ما يحتاج اليه الأعضاء أو أسرهم من معاش أو معونة طبقاً للأحكام التالية .

مادة ٨٨ - تتكون موارد الصندوق من :

- (١) رصيد الصندوق عند العمل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩
- (٢) مبلغ جنيه و ٨٠٠ مليم من الاشتراكات السنوية لكل عضو .
- (٣) حصيدلة الدمغة الخاصة بالبقية وفقاً للفقرة (ج) من المادة ٥٨ من القانون .
- (٤) حصيدلة الغرامات المصوص عليها في المادة ٥٥ من القانون .
- (٥) التبرعات والوصايا والهبات الصادرة للصندوق .
- (٦) ما تقدمه الحكومة من اعانات للصندوق .
- (٧) حصيدلة استثمار أموال الصندوق .

مادة ٨٩ - يشرف على ادارة الصندوق لجنة تتكون من :

- أحد وكيلي البقية يختاره المجلس رئيساً
- أمين صندوق البقية مقرر
- خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس البقية من بين أعضائه أو من غيرهم . ولا تعتبر قرارات لجنة الصندوق نافذة الا بعد التصديق عليها من مجلس البقية . وللجنة الصندوق الاستعانة في أبحاثها بمن ترى الاستعانة بهم ، وبمجالس ادارات البقيات الفرعية واللجان البقية .

مادة ٩٠ - يفرد للصندوق حساب مستقل في المصرف الذي تحدده لجنة الصندوق ويعتمده مجلس البقية - وتتبع في حسابات الصندوق والصرف منها نفس القواعد المتبعة في حسابات البقية . ويكون الصرف والايداع باعتماد أمين الصندوق ورئيسه ، وعلى أن يكون اعتماد توقيعهما لدى البنك من النقيب ، وذلك بعد صدور قرار المجلس بتشكيل لجنة الصندوق في كل عام .

وتورد حصيدلة جميع المبالغ المستحقة للصندوق سواء من الاشتراكات أو من رسوم القيد أو الدمغة أو غيرها الى حساب الصندوق مباشرة ، ولا يجوز الصرف منها الا في أحد المسائل الآتية :

(١) المعاشات التي تصرف للمسلمين وأسرههم وفقاً لقرارات لجنة الصندوق التي يعتمدها مجلس البقية .

(٢) الاعانات التي تقررها لجنة الصندوق ويعتمدها مجلس البقية .

(٣) اعانات التضامن والوفاء وفقاً للأحكام الواردة في هذا الباب .

(٤) مصروفات الصندوق من مرتبات وأدوات وبريد وغيرها ، وتقوم بصرفها البقية العامة وتم تسويتها من حساب الصندوق لحساب البقية مرة كل ثلاثة أشهر .

مادة ٩١ - يستحق عضو البقية الاعانتين الآتيتين :

(١) اعانة تضامن : قدرها خمسون جنيهاً وتصرف للمضو عند تقاعده (أو لأسرته عند وفاته) وذلك اذا كان قد أمضى عشر سنوات في العضوية مسدداً للاشتراكات فاذا نقصت مدة العضوية بمقدار سنة أو أكثر فيخصم عن كل سنة ١٠٪ من قيمة الاعانة ، بحيث لا يقل ما يصرف من اعانة التضامن عن عشرين جنيهاً .

(٢) اعانة وفاة : وقدرها خمسون جنيهاً وتصرف لأسرة المضو عند وفاته، مهما كانت مدة العضوية سواء أكان المضو قد توفي وهو في الخدمة أو في المعاش مادام مستمراً في أداء اشتراكاته .

مادة ٩٢ - يستحق العضو معاشاً نقدياً لا يتجاوز خمسة عشر جنيهاً اذا كان معاشه الحكومي يقل عن ٧٥٪ من متوسط مرتبه في السنتين الأخيرتين وذلك بشرط ألا يتجاوز المعاش الحكومي والنقابي معاً خمسين جنيهاً اذا كان المستحق فرداً ، وستين جنيهاً اذا كان المستحق فردين ، وخمسة وسبعين جنيهاً اذا كان المستحق أكثر من ذلك . ويكون توزيع المعاش النقابي وفقاً لما تنص عليه المادة التالية .

مادة ٩٣ - يكون معاش التقاعد لعضو البقية ستة جنيهاً ، يضاف اليها جنيهاً لكل من الزوجة والوالدين والأولاد والأخوة والأخوات الذين يعولهم المضو باثبات رسمي - مع مراعاة ألا يتجاوز المعاش النقابي خمسة عشر جنيهاً ، وفقاً للمادة السابقة ، ولا يقل عن خمسة جنيهاً .

ويعاد النظر كل عام فيما يصرف من معاشات حتى اذا ما اتضح أن الظروف التي تم تقرير المعاش على أساسها لا زالت باقية ، استمر صرف المعاش كما هو والا خفض المعاش بمقدار ما نقص من الأفراد الذين خرجوا من اعالة الأسرة بسبب الوفاة أو النوظف أو الزواج أو غير ذلك .

مادة ١٠٠ - يجوز لمجلس النقابة إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها صرف المعاشات لتحسين قيمتها وقواعد صرفها وتوسيع فائدها ، وذلك اذا تبين للمجلس أن ميزانية الصندوق تسمح بذلك ، أو اذا تمكن من تدبير وسائل تمويل جديدة تدعم ميزانية الصندوق .

كما يجوز لمجلس النقابة النظر في تخفيض قيمة المعاش أو إيقاف صرفه وفقا لحالة الصندوق وميزانيته .

مادة ١٠١ - تكون المطالبة بمعاش النقابة في حدود سنتين من تاريخ استحقاق المعاش بالتقاعد عن العمل في سن الستين أو بعدها ، أو بالوفاء ، والاسقط الحق في المعاش ، على ألا يصرف متجمد العامل إلا في حدود سنة سابقة على قرار المجلس الذي صدر بقيمة المعاش المستحق .

مادة ١٠٢ - تعتبر البيانات التي تقدم عن حالة العضو المالية أو الاجتماعية سرية ، ولا يجوز اذاعتها .

مادة ١٠٣ - يراعى عند اعداد ميزانية الصندوق ما سيتحمله الصندوق من التزامات في السنوات المقبلة لكي يتمكن من صرف المعاشات والاعانات المقررة والتي ستستجد فيما بعد في حدود ايراداته الحالية والمستقلة ، كما يراعى تكوين احتياطي للطوارئ .

مادة ١٠٤ - تستثمر أموال الصندوق في الأوجه المأمونة الربح والتي يوافق عليها مجلس النقابة وتودع أمواله في حساب خاص بأحد البنوك - الذي يقره المجلس المذكور .

مادة ١٠٥ - يكون حل الصندوق والتصرف في أمواله عن طريق استفتاء لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة منعقدة في جلسة غير عادية ، وتدعى هذه الجمعية غير العادية بناء على طلب من النقيب ، أو من ١٥ عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النقابة . ولا يكون الاستفتاء صحيحا إلا اذا اشترك فيه أكثر من نصف عدد الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية ثلثي الحاضرين ، وتعرض النتيجة على وزير التربية والتعليم لإقرارها .

يعتمد

وزير التربية والتعليم

دكتور : محمد حافظ غانم

مادة ٩٤ - المعاشات التي قررها مجلس النقابة المنشأة بالقانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له تستمر سارية وفق تلك القرارات ويلتزم الصندوق بأدائها .

مادة ٩٥ - اذا توفي العضو استحققت أسرته معاش وفاة في حدود الفرق بين مجموع ايراداتها من معاش حكومي أو ايراد غيره وبين ٧٥٪ من متوسط المساهمة الشهرية للعضو في السنتين الأخيرتين من عمله .

ويصرف المعاش على أساس خمسة جنهات للزوجة وجاهان لكل من الأولاد والبنات والوالدين والأخوات والأخوة الذين يعولهم بحد أقصى قدره اثنا عشر جنهيا أو الفرق المشار إليه في صدر هذه المادة أيهما أقل .

مادة ٩٦ - يدون طلب المعاش على الاستمارة التي يعدها مجلس النقابة ويصدق عليها من اثنين من أعضاء النقابة ورئيسها مع خاتم الدولة في الجهة التي يصلون بها .

وتقدم الاستمارة للجنة النقابة التي قيد العضو في دائرتها لبحثها والتصديق على البيانات التي بها ثم ارسالها الى النقابة الفرعية التي ترسلها للأمانة العامة للنقابة لتحويلها الى لجنة صندوق المعاشات والاعانات .

مادة ٩٧ - تبلغ النقابات الفرعية واللجان النقابية بقرارات صندوق المعاشات والاعانات وعليها وعلى اللجان النقابية تسجيل أسماء المستحقين للمعاش في سجلات خاصة تدون بها أرقام القرارات الصادرة بمنحهم معاشا ، وتواريخها ، وقيمة المعاش المقرر ، على أن يدون فيها ما يصرف من معاش كل شهر ورقم المستد الذي صرف بمقتضاه المعاش .

مادة ٩٨ - يرسل صندوق المعاشات والاعانات شهريا عن طريق الأمانة العامة للنقابة الى اللجان النقابية البالغ التي تغطي صرف المعاشات للأعضاء في دائرتها مرفقة ببيان بهم وبما يستحقه كل عضو لتقوم تلك اللجان بصرف المعاشات لأربابها والحصول على توقيعاتهم بالاستلام على الاستثمارات المخصصة لذلك وفقا لما جاء في المادة ٤٣ من هذه اللائحة .

مادة ٩٩ - تفقد الأرملة الحق في المعاش بزواجها ، والولد بلوغه سن الرشد ما لم يكن طالبا باحدى كليات الجامعات أو المعاهد العالية ، والبنات بزواجها - ويؤول النصيب الذي يفقده أحد الورثة الى الصندوق .